الحرب على الإرهاب حماية للأمن والسلم أم انتهاك لحقوق الإنسان؟

أ. بشير علي الفراح
قسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد – صرمان
جامعة الزاوية

مقدمة :

لقد أصبحت ظاهرة الإرهاب موضوعاً متشعباً، ومتشابكاً بحيث لا يمكن لنا الإحاطة الشمولية بكل مكوناتها دون القيام بدراسة مستفيضة تعتمد على عدة مقاربات ومناهج علمية مضبوطة سيما وإن للإرهاب بعداً محلياً ودولياً.

فالمجتمع الدولي الذي نعيش فيه يتألف من عناصر مركبة، تتفاعل فيما بينها بشكل دائم ومستمر، ومادام أن العولمة كظاهرة تتسم بطباع الشمولية وسرعة الانتشار في جميع بقاع العالم فقد دخل الإرهاب في خانتها، بمعنى أنه تمت عولمة الإرهاب.

لكن الملاحظ أن أغلبية التحليلات والاستنتاجات التي تم تقديمها من طرف جملة من الباحثين وكل من له إلمام بأحداث ومجريات التغييرات التي طالت المجتمع الدولي منذ أحداث 11

من سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية تتسم بطابع الارتجالية وعدم الدقة في التحليل وأحياناً الخلط بين الإرهاب، ومواضيع أخرى كالمقاومة، زيادة على إسقاط أحكام مسبقة ومغلوطة من أساسها كربط الإسلام بالعنف والإرهاب.

لذلك ظهر هناك تشتت في الفكر لدى المواطن العادي أمام زخم من الآراء المختلفة حول اتهام هذه الجماعة أو الأخرى دون إعطاء أي دليل على حجة ذلك، وأصبح الهاجس المتحكم في مسار المجتمع الدولي هو مقاومة الإرهاب بشتى الوسائل، بمعنى أن المقاربة الأمنية فرضت نفسها بإلحاح، وفي هذا المضمار تم إصدار مجموعة من القوانين والقرارات سواء على المستوى الداخلي أو الدولي لضمان حماية الأمن السياسي، الاقتصادي والاجتماعي[1].

وحقيقة فلم يعد هناك شك في أن الظاهرة الإرهابية هي أكبر مهددات الحضارة الإنسانية، وأن التعاون العالمي على محاربتها أصبح أشد إلحاحاً، ما دامت الظاهرة عالمية ولا تعترف بالحدود السياسية، كما أن وجود عوامل خاصة ببعض الدول تسبب الإرهاب لا يمنع التعاون الدولي لمكافحته، وقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية حملة عالمية لمكافحة الإرهاب منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 في إطار نظرة الرئيس بوش المعروفة باسم الضربة الاستباقية، وبعد مضى ثلاث سنوات تقريباً بدأت نذر الفشل في هذه الحملة، ويبدو أنه من أهم أسباب هذا الفشل أن الولايات المتحدة استخدمت ورقة الإرهاب الخطيرة، ودون تقدير لهذه الظاهرة المدمرة، ستاراً لتأكيد سيطرتها على القرار الدولي منفردة، ولكن الأحداث أثبتت أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تتصدى لهذه الظاهرة بمفاهيمها الذاتية وبجهودها ورؤيتها الفردية[1].

في هذا الإطار نتناول هذه الورقة البحثية تحت عنوان:

الحرب على الإرهاب حماية للأمن والسلم أم انتهاك لحقوق الإنسان؟

وذلك في محاور رئيسية: الأول: إشكالية التعريف، الثاني: آليات مواجهة الإرهاب، الثالث: إشكالية الإرهاب ومسألة حقوق الإنسان، الرابع: تأثيرات وتداعيات الإرهاب، الخامس: الاهتمام بالأمن الإنساني.

أولاً: إشكالية التعريف:

لقد استأنس العموم على استعمال مصطلح الإرهاب وأصبح متداولاً من طرف رجالات السياسة والإعلام، فهو يصنف ظاهرة تشكل محور مجموعة من التخصصات، كالقانون،علم الاجتماع والعلوم السياسية، فلا يوجد فهم موحد لمصطلح الإرهاب فهو يعني أشياء كثيرة وفق المجال الذي يستعمل فيه، رغم إدراج هذا المصطلح في كثير من اتفاقيات الأم المتحدة أو قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، يمكن الإقرار بغياب تعريف دقيق للإرهاب في القانون الدولي.

فالخلط الذي يقع فيه عدد كبير من الخبراء هو عدم التمييز بين تعريف الإرهاب ومفاهيم أخرى مشابهة، أي أنهم يسمون الإرهاب كل الأعمال والتصرفات العنيفة التي يرفضونها، لكنهم يرفضون استخدام هذا المصطلح في الأعمال التي يرضون عليها ويزكونها وتبقى الصيغة المشهورة (هو إرهاب للبعض، ومقاومة من أجل الحرية للطرف الآخر) فمصطلح الإرهاب أضحى من المصطلحات التي تفتقر لتعريف دقيق، مع العلم أن هذا المصطلح غير ذي معنى أو تعريف، أصبح مصطلحاً جوهرياً في مجال السياسة والإعلام، والغريب في الأمر، أن الاتفاق الخاص بمصطلحي الرعب والإرهاب هو انعدام الاتفاق، هذه الوضعية ملفتة للنظر خصوصاً أن استعمال المصطلحين في الخطابات القانونية والسياسية أصبح متفاقما وتذكرنا هذه الوضعية في تعليق تقدم به أحد القضاة بالمجلس الأعلى للقضاء بالولايات المتحدة الأمريكية حيث قال (لا يمكنني أن أعرف الفحشاء، لكنني أعرفها حين أشاهدها).

هناك محاولات عديدة يتوخى منها تعريف شامل للإرهاب يتماشى وروح الشرعية وأن يكون أيضاً محايداً من الناحية الإيديولوجية، ففي سنة 1996 تم تعيين لجنة من هيئة الأمم المتحدة لهذا الغرض، ولتحرير مشروع اتفاقية شاملة حول الإرهاب، لكن العقبة الرئيسية التي اعترضت أعضاء اللجنة هي إشكالية التعريف، ولم يتم التوصل لاتفاق حول المسائل الجوهرية مثل هدف الإرهاب أو منفذو الإرهاب، ولم يتفقوا على رأي حول إدراج إرهاب الدولة ضمن التعريف المقترح، مع التمييز بالأساس بين الإرهاب والمقاومة الشرعية ضد الاضطهاد.

إن التعريف الدقيق والذي لا يشوبه أي لبس أو غموض لمصطلح الإرهاب هو مسألة ضرورية خصوصاً في مجال القانون الجنائي، فالقوانين الوطنية تعرف الأعمال الإرهابية

والجماعات الإرهابية من أجل تحديد المسئولية الجنائية للجرائم الإرهابية، وتلك القوانين يكتنفها الارتباك والغموض على المستوى الدولي فكثيراً من الدول قامت بتغيير وتعديل وتحسين تشريعاتها من أجل مكافحة الإرهاب وأن هذه التشريعات قد استعملت مصطلحات غير دقيقة[1].

ودون الخوض في العديد من التعريفات التي وصلت للمئات فإن بعض الأصوات تعلو قائلة إن الإرهاب هو الحرب وهذا ضرب من الخطأ والمغالطة، لأن الإرهاب غير الحرب، فهو إستراتيجية غير مباشرة، يلتجئ إليها أشخاص غير قادرين أو رافضين للحرب، ومن جهة أخرى أن انصار الصيغة التالية: الإرهاب، هو الحرب هو أول من يرفض أن نتعامل مع الإرهابيين كأسرى حرب، وكذلك تلك الصيغة يمكن أن توحي أن الكل مباح من أجل الانتصار في الحرب، هذا ما يتعارض مع قانون الحرب المعمول به بمقتضى كل الاتفاقيات، وفي القوانين العسكرية الموجودة في الأنظمة الديمقراطية، وهناك بعض الأعمال التي نعتبرها جرائم حتى في حالة الحرب، مثل التعذيب، إعدام السجناء، الثأر ضد المدنيين، فلا يسمح بتعذيب الإنسان حتى ولو كان من أكبر الجلادين[1].

خلاصة القول إن الإرهاب يبدو كآلة من آلات الحرب الجديدة خصوصاً أن الأهداف العسكرية التقليدية هي عبارة عن مواجهة مباشرة ومعلن عنها بين دولتين يجمعهما الصراع والعداء، وسعى إلى تحطيم وتدمير العدد الكبير من الخصم باستعمال قوة النار المهولة، أما الإرهاب فلا يواجه الجنود أو المعدات العسكرية لكنه يفتح باب الصراع النفسي على مصراعيه، فالحرب النفسية أكثر ضراوة وتأثيراً بمقارنتها بالحرب التقليدية، فالإرهاب يحدث صدمة، ويثير الاستنكار والسخط، ويؤجج الاضطراب والبلبلة، والغريب في الأمر أنه يخلق طقساً من طقوس السحرة، لامتزاج النار والدخان والأصوات الغوئائية ودوي الرصاص والقنابل، صراخ المارة والجرحى، ويترتب عن كل هذا هشاشة البنيان الاجتماعية والسياسية، واضطراب في السلوكيات والتصرفات لدى الأفراد، وهذا ما يتوق إليه الإرهابيون[2].

ثانياً: آليات مواجهة الإرهاب:

ليس من المتوقع أن تحتاج الحرب على الإرهاب أو ضد الإرهاب إلى إنشاء مؤسسات دولية جديدة، ولكنها تحتاج فقط إلى تطوير عمل المؤسسات الدولية القائمة، ولا سيما الأمم المتحدة وحلف شمال الاطلنطى، وهي مسألة بدأت على الفور عقب أحداث 11 سبتمبر، وحتى إذا افترضنا أن الحرب ضد الإرهاب أدت إلى إعادة صياغة النظام الدولي، فإن هذه الصياغة سوف تجئ لمصلحة الولايات المتحدة، التي حصلت خلال حربها ضد الإرهاب على اعتراف متزايد لشرعيتها كقوة عظمى وحيدة في العالم، جنباً إلى جنب مع حصولها على مزايا إستراتيجية عديدة، ولا سيما في منطقة أسيا الوسطى وجنوب أسيا.

ومن ثم فإن هجمات 11 سبتمبر تشير إلى أن الإرهاب الدولي أصبح يمثل شكلاً رئيسياً من أشكال الصراع المسلح في الساحة الدولية، إن لم يكن الشكل الرئيسي للصراع، وهو ما يثير تساؤلات ضخمة بشأن النتائج المحتملة لهذا الصراع فمن ناحية، يبدو القضاء الكامل على الإرهاب الدولي هدفاً مثالياً وغير قابل للتحقق، فالإرهاب يعتبر ظاهرة معقدة وملازمة لتطور المجتمع الدولي الحديث، طالما ظلت الدوافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للإرهاب قائمة، داخلياً وخارجياً، كما أن من غير الممكن أن تمتلك أي دولة، مهما كانت قدراتها، حصانة كاملة ضد الإرهاب.

وتنبع أهمية التحالف الدولي لمواجهة الإرهاب من أن الإرهاب الدولي أصبح بمثل تحدياً بالغ الخطورة، وأن كثير من دول العالم ولا سيما الولايات المتحدة والدول الكبرى، تعاني من ضعف وهشاشة وضعها الأمني بسبب انتشار مصالحها العالمية على رقعة واسعة في الساحة الدولية، وهو ما يزيد من انكشافها وتعرضها للخطر، وتطرح احتمالات عالية لتعرض هذه المصالح للخطر والتهديد، ومن شأن هذا الوضع أن يزيد من التدخل بين الأمن الوطني والأمن الدولى، حيث أصبح أمن أي دولة في العالم، وبالذات الولايات المتحدة أكثر ارتباطاً من الناحية العضوية، ومن غير الممكن لأي دولة أن تحقق لنفسها الأمن بمعزل عن العالم الخارجي[1].

إن الاهتمام الدولي بشؤون الإرهاب ليس وليد اليوم فقد سبق لعصبة الأمم على أثر اغتيال ملك يوغسلافيا، أن أعدت في سنة 1937 اتفاقيتين:

الأولى تهم مكافحة الإرهاب، والثانية تخص إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، إلا أنه لم يتم التوقيع عليها آنذاك، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وتأسيس منظمة الأمم المتحدة، بدأت الأوساط الدولية تولى اهتماماً خاصاً بهذا الموضوع، سيما بعد تصاعد أعمال الإرهاب وانتقالها من الإطار المحلي إلى الإطار الدولي، حيث ظهرت عدة تنظيمات إرهابية ستتفرع عنها عدة خلايا بدأت تنتشر، وتتطور في أساليب أعمالها الهمجية بشكل ملحوظ، وذلك بالموازاة مع التغييرات والتحولات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، وكذا التطور التكنولوجي والمعلوماتي الذي سيعرفه المجتمع الدولي هكذا توحدت الجهود الدولية لحماية الأمن الداخلي والدولي، حيث تم التوصل إلى إبرام ثلاثة عشر اتفاقية ما بين 1963، 2000.

وببروز أحداث 11 سبتمبر 2001، دخل العالم مرحلة جديدة، تربعت بمقتضاه أمريكا على عرش العالم، وأعطت لنفسها صفة القطب الواحد المكلف بحماية الأمن العالمي، ويبدو أن ظهور بعض الأحداث الإرهابية في بعض دول العالم، قد أعطت القناعة على الأقل للقيادات الحاكمة لهذه الدول ولدول أخرى بنهج نفس أسلوب الولايات المتحدة الأمريكية في حماية الأمن[1].

فبعد أحداث سبتمبر اتخذت الأمم المتحدة إجراءات هامة لمكافحة الإرهاب وتناولت الجمعية العامة موضوع الأحداث المأساوية غداة الاعتداءات واعتمدت بالإجماع قراراً تدعو فيه على وجه الاستعجال إلى التعاون الدولي من أجل منع أعمال الإرهاب والقضاء عليها وتقديم مرتكبي الهجمات الوحشية ومنظميها للعدالة، وقد أدان مجلس الأمن في قراره 1368 لسنة 2001 الهجمات الإرهابية المروعة واعتبر هذه الأعمال تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

وفي هذا الشأن تحولت قرارات مجلس الأمن بشأن الإرهاب الدولي من مرحلة السكون بالتنديد بالأعمال الإرهابية إلى مرحلة الحركة بفرض جزاءات بمقتضى الفصل السابع من الميثاق واتجهت قرارات مجلس الأمن تدريجياً إلى اعتبار أعمال الإرهاب الدولي تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين[1].

وبدأ من اتخاذ القرار 1373، 2001 اضطلع مجلس الأمن بدور قيادي في توجيه وتنسيق الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب، وبدأ يتطرق بقوة يرقى إلى مستوى مسئولياته فيما يتعلق بالتهديد العالمي الذي يشكله الإرهاب.

وإنشاء مجلس الأمن لجنة تتألف من جميع أعضاء المجلس ترصد قيام الدول بتنفيذ قرارات المجلس ولفتح آفاق جديدة للتعاون بين الدول وتهدف إلى صون وتعزيز توافق الآراء في صفوف المجتمع الدولي بشأن أهمية مكافحة الإرهاب، وفي زيادة وعي المجتمع الدولي بأن كل عمل إرهابي يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، مع التركيز على مواصلة الجهود ومواصلة العملية المفضية إلى الانضمام على نطاق عالمي إلى الاتفاقيات الدولية الاثنتي عشر وبروتوكولاتها ذات الصلة لمكافحة الإرهاب، وذلك بتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء، وتشجيع قيام تعاون وتنسيق أوثق مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية[2].

وبإيجاز، على الرغم من أن لجنة مكافحة الإرهاب قدمت إسهامات هامة في مكافحة الإرهاب، وأظهرت على مدى ثلاث سنوات قدرتها في توجيه أنشطة الدول الأعضاء نحو تنفيذ قرارات مجلس الأمن، فإنه أمامها الكثير من العمل والتحديات لعل أبرزها وأهمها مشكلة عدم وجود تعريف متفق عليه للإرهاب بين الدول الأعضاء وتواجه اللجنة تحد آخر يتعلق بالتفاعل بين جهود مكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان .

ثالثاً: إشكالية الإرهاب ومسألة حقوق الإنسان:

أصبحت الحرب ضد الإرهاب هي العامل الأساسي في صياغة التفاعلات السياسية الدولية في العالم كله، وفي بناء تحالفات جديدة على حساب غيرها من العوامل، وبغض النظر عن مدى مشروعية الغاية التي أعلنت من أجلها هذه الحرب، فأن الطريقة التي أديرت بها لم تؤد إلى استئصال خطر الإرهاب، بل هددت بتعظيم مخاطره وتوسيع نطاقه وما تفجيرات الرياض والدار البيضاء في 16 مايو 2003 إلا دليلاً على ذلك من خلال تغذية التربة السياسية والثقافية الخاضعة له بشرايين جديدة، وبسبب تدني ثقة الشعوب والأفراد بقواعد القانون الدولي ومؤسساته وعلى رأسها

الأمم المتحدة، وهي ترى الدولة الكبرى التي يفترض فيها قيادة النظام الدولي والعمل على أنفاذ قواعد القانون الدولي الحاكمة له، هي أول من تضرب بهذه القواعد والمؤسسات الراعية لها والمعبرة عنها عرض الحائط، ونظراً لتنامي الشعور بالظلم وعدم الاقتناع بإمكانية معالجة القضايا العادلة للشعوب والجماعات بحلول منصفة تقوم على مبادئ العدل والأنصاف والحق في تقرير المصير والمساواة، وما قضية فلسطين إلا بمثابة المثل الأبرز، فقد تم تكريس الاحتلال وتوسيع نطاقه، وغض الطرف عن المجازر التي ارتكبتها قوات جيش الاحتلال، تحت دعوى أيدتها الولايات المتحدة الأمريكية صراحة، إن ذلك بمثابة دفاع شرعي عن النفس وجزء من الحرب ضد الإرهاب.

يتضح أن الحرب على الإرهاب كانت بمثابة حرب فعلية على حقوق الإنسان فقد نحيت اعتبارات هذه الحقوق جانباً، واهدرت قواعد القانون الدولي الإنساني بصورة واضحة خلال الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على أفغانستان باسم التحالف الدولي ضد الإرهاب، وبات من الصعب التمييز بين الدول ذات التقاليد الديمقراطية العريقة والنظم التسلطية في العالم الثالث في مجال تقييد الحريات المدنية والعصف بضمانات حقوق الإنسان واعتماد تدابير استثنائية وتهديد حقوق الأقليات وطالبي اللجوء باسم مقتضيات الحفاظ على الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب[1].

ولعل أهم التحولات التي أعقبت الحرب الباردة الاهتمام الكبير بحقوق الإنسان، وتبعت ذلك زيادة هائلة في المنظمات التي تدافع عن حقوق الإنسان وتهتم بأوضاعه، كما أن الولايات المتحدة جعلت حماية حقوق الإنسان شرطاً أسياسياً لتحسين علاقاتها مع بعض الدول، لكن ضرورات 11 سبتمبر الأمنية، والحاجة إلى تكوين تحالف عالمي لمجابهة الإرهاب، جعلت الولايات المتحدة تتغاضى عن انتهاكات حقوق الإنسان لحلفائها الجدد وتحويلها قضية حقوق الإنسان إلى درجة دنيا من الأهمية، حتى تتجلى معركتها مع الإرهاب كما كان الحال في صراعها مع الشيوعية، وتصف مراسلة نيويورك تايمز الأوضاع في أوزباكستان حليفة الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب تقول (هناك أكثر من سبعة آلاف معتقل سياسي أكثرهم اعتقلوا لأسباب مثل إطلاق لحاهم أو توزيع منشور ديني، وقد سحقت المعارضة السياسية، ولا توجد صحافة مستقلة والقلة التي تجرؤ على الحديث فإنها باستمرار تتعرض للضرب والاعتداء والاعتقال أو أنها تجبر

على مغادرة البلاد، كما يتم قصف المناطق المدنية والقيام بأعمال نهب واغتصاب وقتل المدنيين بمناطق أخرى من أفغانستان، كما أفاد بذلك مسئولون من منظمات حقوق الإنسان[1].

إن مواجهة الإرهاب تقتضى معالجة المشاكل التي تعترض مجتمعاتنا، أغلب التقارير المرتبطة بالحرب على الإرهاب، تغيب تلك المعالجة، ليست الحريات الداخلية هي الوحيدة المعرضة للنقد والخطر، بل التدخلات والسياسة الخارجية الدركية لأمريكا هي التي تكون محط نقد واشمئزاز، فمثلاً منظمة العفو الدولية تعلن باستمرار في تقاريرها الانتهاكات الرهيبة والجماعية لحقوق الإنسان داخل الدول التي تنعم بمساعدات سخية من طرف أمريكا وتوجد إسرائيل على رأس لائحة المستفيدين.

لا تعي الإدارة الأمريكية لماذا يعلن العرب عن قلقهم وسخطهم على الأمريكيين، لقد صرح بوش في أحدى ندواته الصحفية، أن موقف العرب ناتج عن الحرية والرخاء الذي ينعم بهما الشعب الأمريكي، الشعوب العربية لا تحقد على الشعب الأمريكي، فهل حقيقة أنهم يكنون للشعب السويدي أو النرويجي الكراهية لأنهما يعيشان تحت نظام حر وديمقراطي، ويعرفان كذلك رخاء أو نماء اقتصاديين؟ فالجواب بالنفي لأن الشعوب العربية رافضة لكل ضرب من الهيمنة والقطبية الواحدة، فعلى هامش احتلال العراق هناك استطلاعات للرأي من إنتاج أمريكي 100% تبين أن 80% من العراقيين يرفضون احتلال بلدهم، ويطالبون بالانسحاب الفوري للقوات المستعمرة، كما أن مقاومة الاستعمار هو حق معترف به في القانون الدولي وكل القوانين الإنسانية والدينية وهنا تتجلى إشكالية الإرهاب ومسألة حقوق الإنسان، فلا ينبغي استعمال حرية الشعب العراقي كذريعة، وينبغي التخلي عن الثرثرة القائلة بتصدير الديمقراطية إلى العالم العربي، مما يضر بالديمقراطية فلا يمكن أن نقرر الديمقراطية بالقنابل والصواريخ أو بإرساء قواعد عسكرية ببعض دول المنطقة، حقيقة أن الإدارة الأمريكية من واجبها حماية وصيانة الأمن والسلم لدى الشعب الأمريكي، ولكن أيضاً من حق شعوب العالم أن يطالبوا نفس الإدارة بالوفاء بالتزامها الدولي المرتبط بالديمقراطية.

ومن ثم فإن أحدى أهم وسائل مكافحة الإرهاب تكمن في ضرورة توسيع المشاركة السياسية وتاطير الشباب على نطاق واسع، وإفساح المجال في ذلك للجمعيات والمنظمات الشبابية

والحرص على مصداقية الحياة السياسية هذا على المستوى السياسي، أما على المستوى الحقوقي، فيذكر تقرير التنمية البشرية عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 2002 أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما تبعها مما سمى الحرب على الإرهاب قدمت للسلطات الحاكمة في عدد من الدول، وخصوصاً بعض الدول العربية، مبررات لانتهاك حقوق الإنسان والتضيق كلياً أو جزئياً على الحريات المدنية والسياسية، ويؤكد التقرير ربما كان هذا الاعتداء على الحريات من أخطر العواقب التي أسفرت عنها الحرب على الإرهاب، وهكذا فقد أدت السياسات الأمنية والقوانين والإجراءات الصارمة والمضيقة على الحريات التي اتخذتها الولايات المتحدة خلال هذه الحملة وتبنتها عدة دول عربية، إلى إيجاد أجواء من التوتر[1].

رابعاً: تأثيرات وتداعيات مكافحة الإرهاب على الأمن الإنساني:

أسفر التدخل المباشر في بعض الدول التي اعتبرت داعمة للإرهاب عن زعزعة استقرارها، وإذكاء الفتن والنزاعات الطائفية منها، وتحطيم بنيات الدولة والمجتمع بها، فضلاً عن اهتزاز الثقة بين الحاكمين والمحكومين، وتدهور الأحوال المعيشية لشعوبها، وهذا ما وقع في كل من أفغانستان والعراق والصومال والسودان، أما التداعيات العامة يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

1- التباس المقاومة بالإرهاب: فيطلق البعض مثلاً تسمية المقاومة العراقية على العمليات المسلحة التي تشن على قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة والسلطات التي تشكلت عقب الحملة على العراق منذ 2003، بينما يطلق البعض الآخر تسميات العمليات الإرهابية عليها، ومن الأمثلة الأخرى حركة حماس في فلسطين التي تعتبر من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وإسرائيل، منظمة إرهابية بينما يعتبرها البعض الآخر حركات جهادية أو تحررية.

2- تفاقم العنف في الدول المنغلقة: وهو ما عبر عنه أحد الباحثين بأن الدول المسلحة التي تسود فيها ثقافة سلفية جامدة أو ثقافة يسارية متصلبة هي المرشحة لمزيد من العنف السياسي مستقبلاً وخير مثال الحالة الجزائرية.

3- إلحاق الضرر بالعمل الخيري الإنساني بإغلاق المنظمات الخيرية الإسلامية التي أضرت بالمساعدة الإنسانية.
4- انتهاك الحقوق الإنسانية بانتهاك حريات العديد من الأشخاص في العالم.
5- إبرام اتفاقيات وإصدار قوانين مكافحة الإرهاب ومعاهدات دولية وثنائية، وأصدرت العديد من الدول قوانين لمكافحة الإرهاب وأيضاً تكثيف جهود الأمم المتحدة في مجال الحرب على الإرهاب.
6- إدانة العمل الخيري رغم افتقاد الأدلة، فلقد تضرر العمل الخيري الإنساني داخل البلدان الإسلامية بسبب إتهامه بدعم الإرهاب دون أدلة [1].

خامسا : الاهتمام بالأمن الإنساني:

مما سبق يتضح انه سيكون من أهم إفرازات الإرهاب الجديد إعادة تعريف الأمن العالمي وترتيب أولوياته من جديد، وما يعضد هذا التوجه التطورات التي صاحبت العولمة وما يهمنا هنا تضاؤل دور الدولة وبروز فاعلين آخرين مثل المنظمات الدولية والشركات والمنظمات غير الحكومية والجماعات والأفراد الذين يمكن أن يحدثوا أثراً في السياسة العالمية أكثر مما تحدثه بعض الدول ، وتوسع اهتمامات العالم وتعدد قضاياه، وظهور تحديات تواجه الجنس البشري دون اعتبار لجنس أو وطن أو دين، مثل تحدى الايدز، أو التلوث البيئي، وظهور اهتمام كبير بأوضاع الأفراد والجماعات والأقليات.

واعتقد بان من أهم آثار 11 سبتمبر 2001 ستكون زيادة الاهتمام بما أصبح يعرف مؤخرا بالأمن الإنساني ويمثل هذا المفهوم تحولا أساسيا في المفهوم التقليدي السائد للأمن في العلاقات الدولية والذي يركز على الدولة باعتبارها الفاعل الأساسي في السياسة العالمية، فالأمن الإنساني يوجه الاهتمام إلى البشر وبيئاتهم، وشؤونهم وعلاقاتهم الاجتماعية والاقتصادية تعطى درجة متساوية، إن لم تكن اكبر من الاهتمام بعلاقات الدولة، ولا ينصب الاهتمام على الفرد فقط، وإنما الأهم على الأوضاع التي يعيش فيها الإنسان، حيث تتوفر حاجاته الأساسية، ويجد الكرامة الإنسانية التي تشمل المشاركة ذات القيمة في مجتمعه، والأمن الإنساني بهذا المعنى لا يمكن

تجزئته بان تمارسه جماعة أو فرد دون الآخرين، واعتمادا على هذا البعد، فإننا نتوقع اهتماما اكبر بالمعاناة التي يعيشها أفراد يعانون وطأة الاحتلال أو الفقر أو الحرمان، فظاهرة الإرهاب الجديد ليست مرتبطة بالأساس بدولة وإنما بأفراد وجماعات لم يتوفر لهم قدرهم الوافي من الأمن الإنساني، كما سيكون هناك اهتمام بما عرف بالدولة المنهارة، مثل الصومال وبعض منطقة البحيرات وذلك لسببين:

الأول: إن بعضها ربما يكون ملاذ للإرهابيين الجدد، أو مصدر تمويلهم.

والثاني: معاناة الأفراد فيها وعدم تحقق أمنهم الإنساني، مما سيجعلهم رصيدا محتملا للإرهاب الجديد، وبتحول الاهتمام من الدولة إلى الفرد سيتوسع مفهوم الأمن، حيث لن يكون الاهتمام بالأمن القومي هو مناط اهتمام السياسة العالمية الوحيد بل سيحضى امن الفرد باهتمام كبير إن لم يكن موازياً[1].

وختاماً، ومن خلال ما سبق يتضح مدى انتهاك الحقوق الإنسانية، فمن ضمن آثار ومخلفات الحرب على الإرهاب، انتهاك حريات كثير من المسلمين الأفراد، من طرف أكبر دولة ديمقراطية غربية متحمسة للدفاع عن حقوق الإنسان عالمياً، هي الولايات المتحدة الأمريكية التي ابتكرت عدداً من المصطلحات السياسية: مثل مصطلح الحرب الاستباقية لتبرير تدخلها العسكري ضد بعض الأهداف في المناطق والبلدان الإسلامية، ومصطلح المقاتلين غير الشرعيين كمعتقلي جوانتانامو.

وهذا ما يدعونا للقول بأن الولايات المتحدة الأمريكية فقدت صوابها، مما أوجد دولة غير الولايات المتحدة التي نعرفها والتي كانت تقدم نفسها على أنها حامية للقانون وحقوق الإنسان، وداعية للحرية والعدالة والمساواة في العالم.

فالآن لا أحد يجهل ما تقوم به هذه الدولة، من تدخلات إرهابية صريحة في الدول العربية والإسلامية من أفغانستان والعراق إلى السودان والصومال...الخ، باسم الحرب على الإرهاب وحماية حقوق الإنسان.

ففي قضية الإرهاب تنكرت الولايات المتحدة الأمريكية لكل مزاعم حمايتها لحقوق الإنسان والحريات والديمقراطية، وأعلنت بشكل واضح أن تحالفها على مدى تعاون النظم السياسية معها في مواجهة الإرهاب، وليس على مقاييس أخرى.

ومن ثم فإن الأمن البشري في الفكر الحديث ليس مفهوما دفاعيا، كما هو الحال لأمن الأراضي أو الأمن العسكري، بل مفهوم تكاملي يعترف بشمولية مطالب الحياة، ولا يمكن تحقيقه عن طريق القوة، وله دائما مكونان رئيسيان: الأول التحرر من الخوف، والثاني التحرر من الحاجة.

وباختصار فالأمن البشري والسلم العالمي في نظر البشر العاديين هو طفل لم يمت، ومرض لم ينتشر، ووظيفة لم تلغ، وطعام وافر لا ينقطع، ومياه لا تجف، وتوتر عرقي لم ينفجر في شكل عنف ومعارض لم يحدث إسكات له ... الخ، فالأمن البشري ليس انشغالا بالأسلحة، بل هو انشغال بحياة الإنسان، على ذلك فقائمة التهديدات للأمن البشري طويلة، كما تتضافر وتترابط معا، فالسلام، والاقتصاد، والبيئة والمجتمع، والديمقراطية أبعاد مترابطة للتنمية، وهذه الأبعاد جميعها تعمل متشابكة معززا بعضها بعضا، لذا تتطلب عملا نشيطا وفق رؤية شاملة تشمل كافة قضايا التنمية، وتحقق التكامل بينها، وتيسر التقدم في معالجتها.

هوامش البحث :

(1) مولاي الحسن تمازى الحرب على الإرهاب، المجلة العربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 68، يونيو، 2006، ص85.

(1) عبد الله الأشعل، مستقبل الحملة الأمريكية لمكافحة الإرهاب في ضوء الاتجاهات الدراسية الحديثة، السياسة الدولية، العدد 159، يناير، 2005، ص24.

(1) رشيد الرينكه ، وآخرون، نحو إستراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب، الرباط، مطبعة بني ازناسن 2008، ص23-24.

(1) المرجع السابق، ص41.

(2) المرجع السابق، ص31.

(1) أحمد إبراهيم محمود، الإرهاب الجديد، الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية، السياسة الدولية، العدد 147، 2002، ص49-52.

(1) مولاي حسن تمازى، مرجع سبق ذكره، ص86.

(1) علاء الدين راشد، الأمم المتحدة والإرهاب، القاهرة- مكتبة النشر (دار النهضة العربية، 2005)، ص6-13.

(2) علاء الدين راشد، المرجع السابق، ص44.

(1) مصطفى الفقى، وآخرون، الدور الإقليمي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة ، القاهرة، مركز الدراسات السياسية، 2003، ص496.

(1) حسن الحاج علي، حرب أفغانستان من الجيوستراتيجي إلى الجيو ثقافي، المستقبل العربي، العدد 276، 2002، ص27.

(1) رشيد الرينكه، نحو إستراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب، مرجع سبق ذكره، ص40-61.

(1) رشيد الرنيكه، وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 117 ، 118

(1) حسن الحاج احمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 30.